

محمد سعد الدين رئيس مجموعة سعد الدين للغازات البترولية يدق ناقوس الخطر..

## نسبة كبيرة من اسطوانات الغاز متهاككة ولا تصلح للاستعمال



رايك في هذه المنظومة؟ مع اتساع نطاق القطاع الخاص العامل في مجال الغاز في مصر، أصبح لدى المصانع اسطول نقل كبير بالإضافة الى وجود مصانع تعبئة ومصانع اصلاح اسطوانات واعادة تأهيلها ولديهم كافة الامكانيات الموجودة في شركة القطاع العام "بتروجاس".

وبما ان شركة "بتروجاس" في العهد السابق كانت الشركة الوحيدة المحتكرة لاعمال الانتاج، التعبئة و التوزيع مقابل تكفل الدولة بكافة المصروفات الخاصة بالشركة، حيث تدعم الدولة اسطوانة الغاز بـ ٤٠ جنيه يتضمنه مصروفات بتروجاس، بعملية حسابية بسيطة نجد ان تكاليف انتاج الاسطوانة في بتروجاس ضعفت تكلفتها في القطاع الخاص، فما المانع ان يعامل القطاع الخاص معاملة بتروجاس مع هيئة البترول مباشرة ومن خلال مراقبة هيئة البترول

قامت بتأسيس اول جمعية لمستثمرى الغاز.. ماهى فكرة هذه الجمعية؟ومتى اسست؟وماهى اهدافها؟

مع ظهور العديد من المستثمرين واتساع نطاق القطاع الخاص العامل في هذا المجال نشأت الحاجة الى تكون جهة محايدة تكون حلقة وصل تجمع طرفى المنظومة وهى الحكومة والقطاع الخاص وتعمل على تقريب وجهات النظر، ومن ثم كانت الحاجة فى انشاء هذه الجمعية، حيث يوجد فى مصر ٤٠ مصنع بطاقة انتاجية تصل حوالى من ٢,٥ الى ٤ مليون طن غاز سنويا، فيما يستحوذ القطاع الاستثمارى على ٥٥% من اجمالى انتاج مصر من الغاز، والنسبة المتبقية والبالغة ٤٥% هى من نصيب شركة بتروجاس "قطاع عام"

● حدثنا عن منظومة نقل وتوزيع وتعبئة الغاز فى مصر؟ وبمحايدة شديدة.. ماهو

كشف الإحاسب محمد سعد الدين رئيس مجموعة شركات سعد الدين للغازات البترولية ان نسبة كبيرة من اسطوانات الغاز المتداولة فى الاسواق متهاككة وبها تلفيات لاتصلح للاستعمال، الامر الذى يتذر بحدوث كارثة تتسبب فى خسائر فادحة وازمة جديدة من نوعها تضوق سلبياتها وخسائرها الازمة المالية العالمية، لانها ستكون خسائر فى الارواح والاموال والمنشآت .

وطالب سعد الدين فى حوارہ مع «الجملة الاقتصادية» بضرورة اهتمام الحكومة بالقطاع الخاص المستثمر فى مجال الغازات البترولية من نقل وتوزيع وتعبئة، وكذا الاعتراف به وبحقوقه من قبل كلا من وزارة البترول والهيئة العامة للبترول، فمن منطلق هذا الهدف كان هو أول من اسس جمعية تسعى الى تجميع كافة المستثمرين العاملين فى هذا المجال ليتحدوا من خلالها ويكون لهم صوت واحد، يستطيعوا من خلال المطالبة بحقوقهم وحمايتهم.

السطور القادمة تحمل تفاصيل الحوار



وزارة البترول والهيئة البترول ولكن قيادات بتروجاس ترفض كيان الجمعية وتم تأسيس الجمعية في نوفمبر ٢٠٠٨ الاعتراف بالقطاع الخاص كمستثمر رئيسي واستراتيجي في مجال الغاز يعترف به من قبل الهيئة والوزارة ويتم تشكيل جهة محايدة لمحاكاة القطاع العام والخاص. وما موقف الجهات المسؤولة من الجمعية.. وما مدى التعاون بين الطرفين؟ اعتبربت شركة بتروجاس إن الجمعية خصما وليس معاوننا ومساعد لها لأنها في حقيقة الأمر تعودت على أن تكون هي الأمر النهائي وهي الخصم والحكم الذي يدير عملية صناعة وتعبئة الغاز والبوتجاز من الألف إلى الياء في مصر ولا يجوز لأي إنسان أن يفكر مجرد التفكير في أن يكون له رأى أو اجتهاد في قضية تمس صناعة وتعبئة الغاز من قريب أو من بعيد أو أن يعدل في أي شيء أو حتى يحاول مساعدتهم

بمنع اجراء لحامات في بدن الاسطوانة الا في معالجة حرارية لحم هذه الاسطوانات بدون معالجات حرارية من قبل ورش بير السلم.

وما هو حجم لعمالة في هذا المجال؟ اكثر من ٢٠ مستثمر بحوالي ٢٠ مصنع متوسط عدد العمالة لا يقل عن ٢٠٠ عامل ومصانع سعد الدين ١٢٠٠ عامل بالإضافة الى العمالة الغير مباشرة التي تصل الى خمس اضعاف هذا العدد

باستثمارات لا تقل عن مليار جنيه وما هي مطالب مستثمري الجمعية؟ غرامات بالجملة تفرضها الحكومة على مصانع الغاز في مصر...

بتروجاس تتعامل كمحتكر للغاز وتضرض قراراتها على مصانع القطاع الخاص في هذا المجال الذي لا حول له ولا قوة، والجمعية هي التي احدثت بلسان حال مصانع القطاع الخاص والجمعية مقبولة من

لاداء القطاع الخاص وبتروجاس سيكتشف لنا الفرق بين الجهتين في اداء وكفاءة العمل دون ان يتحمل المواطن اى اعباء مالية اضافية مقابل جودة الخدمة او الانتاج.

ونلاحظ ان بتروجاس عادة ما تمارس ضغوط على المستثمرين من خلال فرض غرامات وعمولات ومصروفات.

يتردد عادة شكاوى من المستهلكين بشأن كثرة العيوب الموجودة في اسطوانات الغاز المتداولة في السوق؟ ما تقييمك لجودة هذه الاسطوانات؟

نسبة كبيرة من اسطوانات الغاز التابعة لشركة بتروجاس لا تصلح للاستخدام الأمر الذي يتطلب الأمر ضرورة احلالها وتجديدها من قبل الشركة، وما يحدث حاليا هو فرض عمليات التجديد على شركات القطاع الخاص بدون مقابل.

فسابقا وفي حالة وجود تلفيات في اسطوانة الغاز كان يتم اعدامها تجنباً لحدوث كارثة وكانت بمصانع تبيد هذه الاسطوانات التالفة الى بتروجاس لكن ما يتم حاليا هو ان بتروجاس تضرض على الشركات الخاصة اصلاح هذا التلف واعادة تعبئتها على ان تتحمل مصانع القطاع الخاص تكاليف الاصلاح والذي تتراوح من ١٥ جنيه حسب نوع التلف الموحدة في الاسطوانة الواحدة وبماذا تنصح في هذا الموقف؟

ما يتم حاليا هو ان بتروجاس تحمل المصانع والمتعهدين تكلفة اصلاح التلف، مما يجعل يضطر بعض المصانع الى الاستجابة لهذا الضرض من خلال اصلاح هذا التلف في مصانع عشوائية وهي ما تسمى مصانع بير السلم، الامر الذي قد ينذر بحدوث كارثة نظرا لعدم كفاءة هذه الاسطوانات حتى بعد اصلاحها.

واقترح في هذه الحالة، هناك اختيارات مناسبة لحل هذه المشكلة، اما ان يتم تحميل رسوم صيانة الاسطوانة التي تقوم بها المصانع الخاصة على سعر الاسطوانة المباعة للمستهلك قد يصل الى ٤٠ قرش زيادة وذلك لتغطية تكلفة صيانة الاسطوانة واستبدالها.

او ان الدولة ممثلة في بتروجاس- تتحمل تكلفة صيانة الاسطوانة كما كانت في السابق.

ومن هنا ادق ناقوس الخطر للانذار بكارثة قد تتحق اذا ما لم ننتبه اليها، حيث ان نسبة كبيرة من اسطوانات الغاز المتداولة في الاسواق متهالكة، ولا تصلح للاستعمال.

قرارات شركة بتروجاس التي تقضى بإصلاح التلفيات على حساب المتعهدين ومصانع التعبئة تؤدي الى دمار اسطول الاسطوانات في مصر مستقبلا، حيث ان المتعهدين تهرب من اصلاح الاسطوانات إلى مصانع بير السلم.

المواصفات القياسية لهيئة التصنيع تقر

## أسسنا جمعية مستثمري الغاز لضمان حقوق وحماية مستثمري مصر في هذا المجال





## ضرورة تغيير منظومة توزيع ونقل الغاز لضمان الامان ووصول الدعم لمستحقيه

وجميع المتعهدين يتجهون بسياراتهم محملة بالاسطوانات لهذه الساحات بجوار مصانع التعبئة ويتم التعبئة مباشرة من المصنع إلى المستهلك مباشرة والعودة بدون الحاجة إلى المستودعات وبذلك نحقق عدة أهداف منها حمايتها وتغطيتها بوسائل الأمان من قبل المتعهدين.

ب - تحديد مسؤولية الاسطوانات ومن يتحملها لأنها تذهب مباشرة من المصنع إلى المستهلك وهذه المسؤولية تتلخص في سعر الاسطوانة فلن يكون هناك مجال للبيع في السوق السوداء.

تحديد من يتحمل مسؤولية الاسطوانات المعيبة فنيا حيث تكون مسؤولية المصنع للاسطوانة الخاصة به والذي يقوم بتعبئتها.

د - مسؤولية الأوزان حينما تكون تعبئة الاسطوانة مخالفة للوزن القانوني هذا يتحمل المصنع الذي قام بعملية التعبئة.

هـ - المحافظة على الاسطوانة من سوء التداول لاختزال مرحلة التحميل والتعبئة وأيضا المصروفات التي كانت تحدث في المستودعات هذا كله تم تسجيله في رسالة ماجستير حصلت عليها في عام ٢٠٠٨ وأرسلت نسخة منها

للمسؤولين بوزارة البترول وكانت بعنوان استخدام أسلوب الوقت المحدد «JIT» في مصانع تعبئة الغاز في مصر.

وماذا عن مجموعة سعد الدين؟

لدينا العديد من المصانع منها إسبى جيس بسنديله ومصانع دي.بي.جاس في المحلة. ووفقا لاستراتيجية الإنتاج لمجموعة الإنتاج ٢١٠ ألف اسطوانة يوميا إلى أن تعبئة الغاز الموردة من قطاع البترول و ٩٠ ألف فقط والباقي طاقة مهدرة ويجب زيادة توريد الغاز لتغطية الطاقة الإنتاجية المعطلة ويعمل لدينا ٢٠١٠ عامل عمالة دائمة موزعين على الشركات بالإضافة إلى ٥٠٠٠ ألف عامل «يعملون عمالة غير مباشرة» وهم المتعاملون يوميا في مصانعنا وهو أسطول التوزيع الأمر الذي يعكس مدى مشاركة مشروعاتنا في تشغيل الشباب كبعد اجتماعي للحد من البطالة.

في أي مشكلة للبحث عن حلول لها تساهم في تطوير القطاع ولكن الشركة تعودت كشركة قطاع عام تحتكر لسعة تعبئة الغاز في مصر ولا يقتنع المسئولون فيها أن القطاع الخاص أصبح يمثل ٥٠٪ من إجمالي حجم صناعة تعبئة الغاز في مصر وأصبح له أهميته و يتحمل مسؤوليته القومية تجاه الاقتصاد المصري وفي سلعة تعتبر من أهم السلع الاستراتيجية.

فالمسئولون في الشركة لا يستوعبون أن هناك مستثمرين لديهم شركات ومصانع في مجال تعبئة الغاز لديهم الإمكانيات الكبيرة سواء في التعبئة أو النقل أو التخزين والإصلاح و كل ما تقوم به شركة بتروجاس متاح ومتواجد لدى المستثمرين فهم غير قادرين على الاقتناع أنه

قد أصبح هناك شريك يقوم بنفس العملية التي يقومون بها فكان من الأولى أن يكون هناك اتجاه نحو تكامل الأدوار بين الشركة وبين المستثمرين لا أن يكون هناك تضارب وتضاد وإذا كانت بتروجاس تقوم بالتفتيش على المصانع وتوزيع حصص الغاز عليهم فمن يفتش على شركة بتروجاس.

وما هي رؤيتكم لمنظومة التوزيع الاسطوانة بعد

انتشار مصانع تعبئة الغاز على مستوى الجمهورية؟

لدى اعتراض على منظومة البيع الحالية خاصة إنها لا تتحقق مع سياسات المستجدات في انتشار مصانع التعبئة على مستوى المحافظات فقد كان وجود المستودعات أمرا طبيعيا لوجود مصانع في المحافظات الرئيسية، الأمر الذي يتطلب تغيير أسلوب ومنظومة التوزيع من خلال وجود موزعين مباشرين من مصانع التعبئة للمستهلك مباشرة لأن المسافة بين مصانع التعبئة أصبحت قريبة ولا سيما أن المستودعات موجودة في المدن والقرى داخل الكتل السكنية وعدم التزامها بشروط الأمن الصناعي فتحولت إلى قنابل موقوتة في المناطق الموجود بها.

لذلك فأرى أنه طالما انتشرت مصانع التعبئة على مستوى الجمهورية «٤٠ مصنعا» فتنشأ بجانب كل مصنع ساحة انتظار للسيارات

### محمد سعد الدين.. في سطور

حاصل على ماجستير في ادارة الوقت لصناعة الغاز في مصر  
رئيس مجلس ادارة مجموعة شركات سعد الدين  
رئيس جمعية مستثمري الغاز في مصر  
مصر عضو مجلس ادارة غرفة التعدين باتحاد الصناعات المصرية  
عضو لجنة الطاقة في غرفة التجارة الامريكية  
رئيس لجنة الطاقة في الاتحاد العام للمستثمرين  
عضو جمعية البترول

